

الاسعار الزراعية

تقابل رغبات ومطالب الإنسان اللانهائية وغير المحدودة موارد محدودة، ونتيجة لمحدودية هذه الموارد وندرتها في المجتمع وخوفا من نفاذها، وجد سعر لكل سلعة يعكس ندرتها، فكلما كانت السلعة أكثر ندرة والإنسان بحاجة إليها وتحقق أعلى منفعة منها كلما كان ثمنها عالي والعكس ذلك.

ويتضمن هذا الجزء المحاور الآتية:

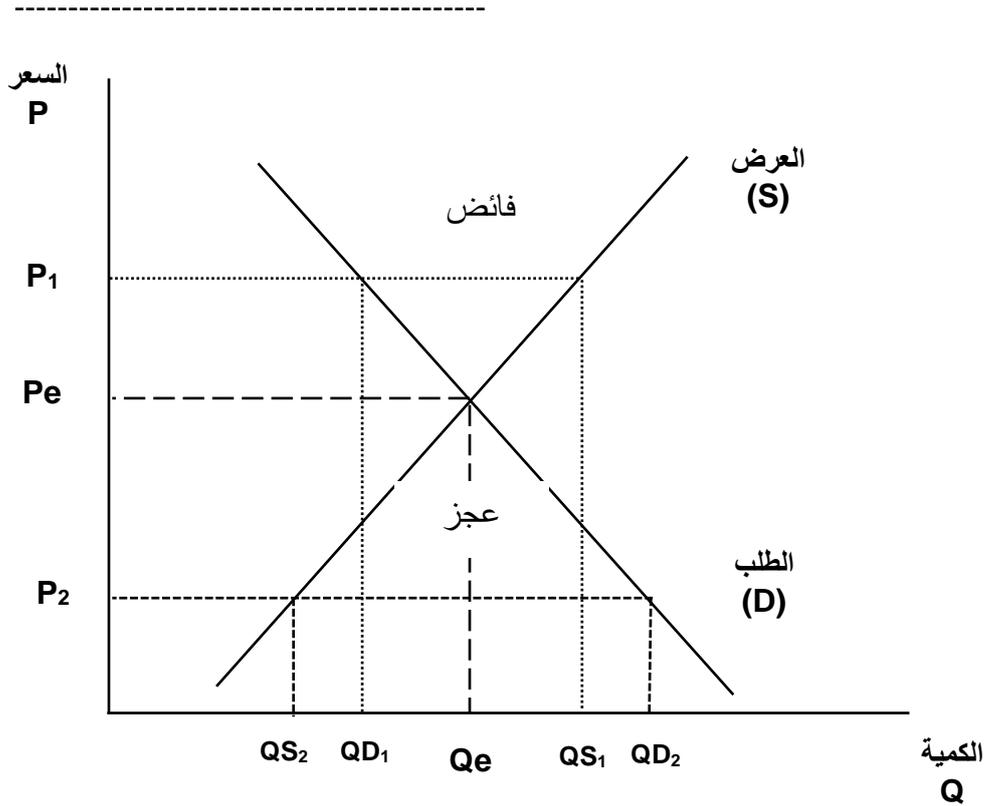
- التخيرات السعرية.

- توازن السوق.

- السعر الإداري.

- وظائف الأسعار.

إن تحديد سعر السلعة نقديا يكون من خلال تفاعلات العرض والطلب على تلك السلعة في السوق، وتسمى هذه بآلية السوق. ففي السوق الرأسمالية يتحدد السعر بواسطة جهاز الثمن، أي من خلال العرض والطلب، فالطلب يعكس رغبات المستهلكين في استهلاك تلك السلعة، أما العرض فيعكس تكاليف الإنتاج وأسعار عوامل الإنتاج الداخلة لإنتاج تلك السلعة، وتحدد ميكانيكية السوق السعر عند تعادل العرض مع الطلب. فإذا كان العرض مثلا أعلى من الطلب نتيجة لارتفاع سعر السوق (P_1) فوق سعر التوازن (P_e) كما في الشكل (1) فإن الكمية المعروضة (Q_{S1}) تكون أكبر من الكمية (Q_{D1}) في السوق، وهذا يؤدي إلى وجود فائض في الإنتاج غير قابل للتصريف يشكل الكمية ما بين المساحة Q_{D1} و Q_{S1} مما يضطر المنتجين إلى تخفيض سعرهم، فإذا خفضوا سعرهم من (P_1) إلى (P_2) ففي هذه الحالة تكون الكمية المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة مما يشكل عجزاً في الإنتاج بمقدار Q_{S2} و Q_{D2} وهذا يؤدي إلى حدوث سوق سوداء، وإلى ارتفاع السعر، وعليه فإن المنتجين يسعون إلى زيادة إنتاجهم لتغطية النقص في العرض حتى يصلوا إلى سعر التوازن وكمية التوازن، وهي الكمية التي يرغب المستهلكون في شرائها عند السعر (P_e) والكمية التي يرغب المنتجون في إنتاجها عند السعر (P_e) لذا فالمنتجون يستفيدون من الأسعار في كيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج الزراعي، وتساعدهم كذلك على السيطرة في تدفق المحاصيل الزراعية إلى الأسواق وأهم ما يحتاجه المزارع هو معرفة أوقات ارتفاع أو انخفاض الأسعار والأسباب التي تؤثر على ذلك لكي يستطيع اتخاذ القرارات المناسبة لإعداد منتجاته للأسواق وتصريف أكبر كمية ممكنة وتحقيق أفضل ربح .



الشكل (1) توازن العرض والطلب في السوق

حيث إن القرارات التي يتخذها المزارع في استثمار عوامل الإنتاج لا تعتمد على الأسعار الحالية بل على الأسعار في المواسم الماضية والمتوقعة في المستقبل كما أسلفنا سابقا. ومن أهمية الأسعار أن لها تأثيرا كبيرا على دخل المزارعين، إذ إن دخل المزارعين يتوقف بالدرجة الأولى على أسعار المحاصيل الزراعية التي يقومون بإنتاجها وتصريفها. أما في جانب الطلب فتساعد الأسعار في تحديد الكمية من المحاصيل الزراعية ونوعيتها التي يرغبون في استهلاكها. فجهاز الأسعار مسؤول عن نقل رغبات المستهلكين إلى المنتجين ويتوقف نقل رغبات المستهلكين إلى المنتجين على كفاءة جهاز الأسعار

التغيرات السعرية:

قد تحدث تغيرات في سعر التوازن أو سعر السوق نتيجة لاختلاف الطلب أو العرض على السلعة أو لاختلاف الطلب و العرض معا على السلعة، وهذه الاختلافات في الطلب والعرض تعود إلى عوامل عدة بعضها تؤثر على العرض وبعضها تؤثر على الطلب والبعض الآخر قد يؤثر على العرض والطلب معا

فيغير سعر التوازن في السوق، وفيما يأتي مناقشة هذه الحالات والعوامل المؤدية لكل منها، وأثر ذلك على السعر :

أولاً : انتقال دالة الطلب

نتيجة لعدة عوامل فإن منحنى الطلب ينتقل إلى اليمين أو إلى اليسار إي أنه يحدث فيه تغير ومن هذه العوامل ما يلي :

١ - عدد السكان أو المستهلكين.

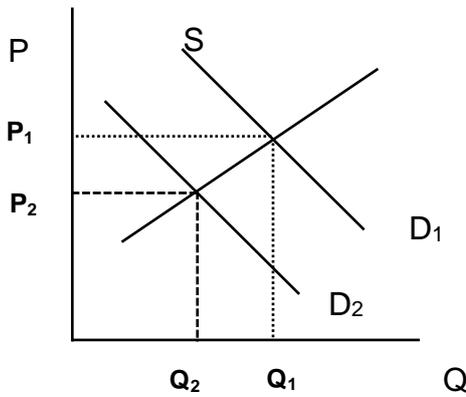
٢ - دخل المستهلكين.

٣ - الرغبة في استهلاك السلعة.

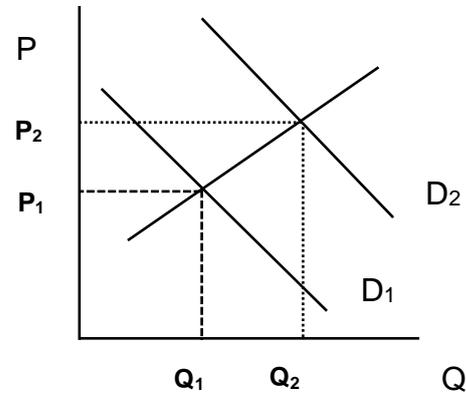
٤ - أسعار السلع البديلة.

٥ - أسعار السلع المكملة.

فإذا زادت العوامل الأربعة الأولى وانخفض العامل الرابع فإن منحنى الطلب سيحدث له إزاحة إلى اليمين أي أنه سيزداد والعكس كذلك، وهذا يعني أنه إذا زاد عدد السكان أو المستهلكين فإن الطلب على السلع سيزداد ، كما أن زيادة الدخل الحقيقي للمستهلكين سيزيد من الطلب على السلع وخاصة الضرورية منها، وجميع هذه الأمور مقرونة بالرغبة في الاستهلاك فإذا كانت توجد رغبة في استهلاك السلعة فإن الطلب عليها يزداد والعكس ذلك. أما بالنسبة إلى السلع البديلة أي تلك السلع التي يوجد لها بدائل جيدة فإن ارتفاع أسعار السلع التي يوجد لها بدائل جيدة سيحول المستهلكين لشراء السلع البديلة لها فإذا ارتفع سعر نوع معين من الزيت فإن المستهلكين سيتحولون لشراء النوع الآخر من الزيت مما يزيد الطلب عليه، أما بالنسبة إلى السلع المكملة فإنه ليس بمقدور المستهلك استهلاك أحدها دون الآخر مثل الشاي والسكر، فإذا انخفض سعر السكر فإن الطلب على الشاي والسكر معا سيرتفع على الرغم من أن سعر الشاي لم يتغير . ونتيجة لهذه العوامل فإن منحنى الطلب D_1 سيزداد إلى اليمين ليصبح D_2 وعليه فإن سعر وكمية التوازن Q_1, P_1 ستزداد إلى Q_2, P_2 مع بقاء العرض والعوامل المؤثرة عليه ثابتة كما في الشكل (2-4)



الشكل رقم (2) نقص الطلب



الشكل رقم (1) زيادة الطلب

أما إذا حدث عكس ذلك وتغيرت العوامل المؤثرة على الطلب بأن انخفضت العوامل الأربعة الأولى وزاد العامل الخامس، فإن منحنى الطلب D_1 سينخفض إلى اليسار إلى D_2 وهذا سيعمل على خفض سعر التوازن إلى P_2 وكمية التوازن إلى Q_2 كما في الشكل (2)

ثانياً : انتقال دالة العرض

وكما في الطلب فإن للعرض عوامل عدة قد تؤثر عليه وتنقل منحناه إلى الأعلى أو الأسفل ومنها.

١ - عدد البائعين (المنتجين) للسلعة.

٢ - مستوى التقنية المستعملة في الإنتاج.

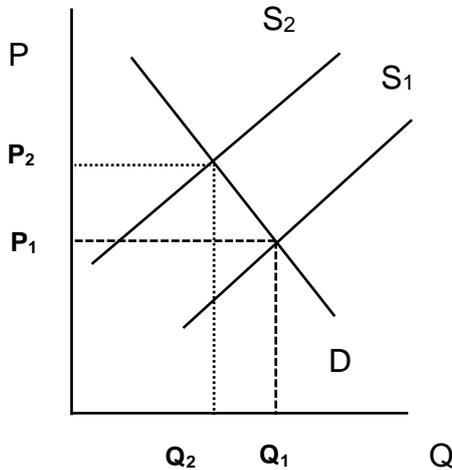
٣ - أسعار عناصر الإنتاج.

٤ - الضرائب والمعونات الحكومية.

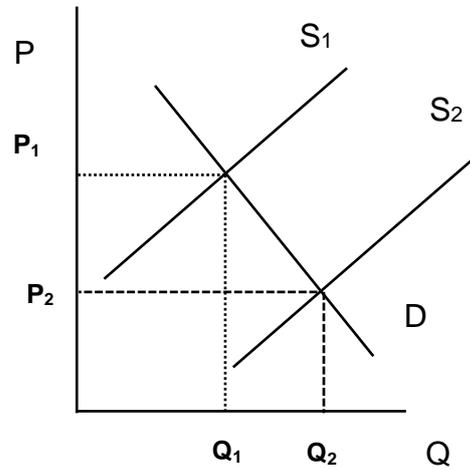
إن زيادة عدد البائعين أو المنتجين وتحسن مستوى التقنية المستعملة في الإنتاج وانخفاض أسعار عناصر الإنتاج، وانخفاض الضرائب أو زيادة المعونات الحكومية، كل هذه العوامل ستزيد من العرض على السلع ، أي أنها تعمل على إزاحة منحنى العرض إلى الأسفل أي إلى اليمين أم S_2 ، من S_1 إلى S_2 كما في الشكل (3) وهذا يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة من السلع وانخفاض سعرها نتيجة لتحسن الظروف السابقة الذكر.

أما إذا حدث عكس ذلك أي انخفض عدد البائعين (المنتجين) للسلعة، أو انخفاض أو استعمال تقنية أقل تطوراً وأكثر تكلفة في الإنتاج، وارتفاع الضرائب أو تخفيض المعونات الحكومية، كل هذه ستعمل على خفض الكمية المعروضة وإلى زيادة السعر لتغطية الزيادة في التكاليف الإنتاجية أي انتقال منحنى العرض

S_1 إلى S_2 وانخفاض الكمية المعروضة من Q_1 إلى Q_2 وارتفاع السعر من P_1 إلى P_2



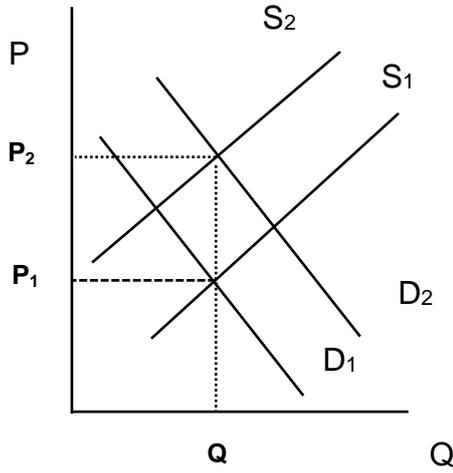
الشكل رقم (4) نقص العرض



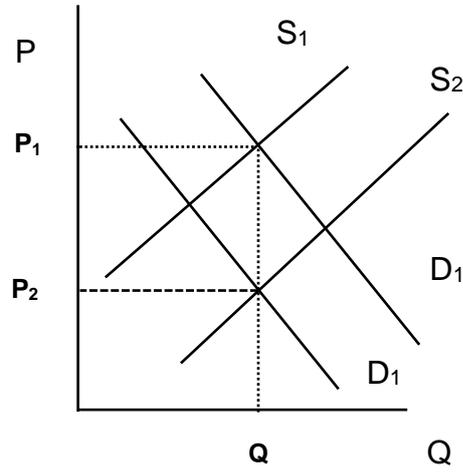
الشكل رقم (3) زيادة العرض

ثالثا :انتقال دالتي العرض والطلب معا

لقد ذكرنا سابقا الأمور التي تؤثر على الطلب وحده أو التي تؤثر على العرض وحده أما ماذا يحدث لسعر التوازن وكمية التوازن إذا نقص الطلب أي انتقلت دالة الطلب إلى اليسار وفي الوقت نفسه زاد العرض أي انتقلت دالة العرض إلى اليمين كما هو مبين في الشكل (4-6) وإذا زاد الطلب وانخفض العرض كما هو مبين في الشكل (4-7) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع السعر أما في حالة زيادة كل من العرض والطلب بنفس الاتجاه فإن التغيير في السعر بالزيادة أو النقصان يعتمد على الانتقال النسبي لكل من العرض والطلب وكذلك على ميل أو مرونة كل من الدالتين كما يلي :
إذا كان ميل كل من العرض والطلب متساويين، وانتقلا تقريبا بالنسبة نفسها وفي مثل هذه الحالة لا يطرأ أي تغيير على الكمية كما في شكل (5) ، (6)



الشكل رقم (6) نقص العرض وزيادة الطلب



الشكل رقم (5) نقص الطلب وزيادة العرض

أما إذا زاد كل من العرض والطلب ولكن الزيادة في العرض أكبر من الزيادة في الطلب فإن السعر في هذه الحالة يتناقص

توازن السوق:

لقد ذكرنا سابقا بأن توازن السوق يتحقق عندما تتساوى الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة لسلعة ما أي عندما يتقاطع كل من منحى العرض والطلب لهذه السلعة خلال فترة زمنية معينة، أي عند افتراض ثبات الزمن وهذا ما يطلق عليه بالتوازن الساكن، أما إذا كان الزمن متحرك أي إذا تم إدخال

عنصر الزمن في تحديد عملية التوازن بحيث تحدد نقطة التوازن في فترات زمنية متتالية يطلق على هذا التوازن بالتوازن الحركي أو الديناميكي.

وقام العديد من علماء الاقتصاد بدراسة التوازن الديناميكي وذلك بإدخال عنصر الزمن عند تحديد نقطة التوازن والأسعار. وأطلق على نظرية التوازن الديناميكي نظرية (التوازن العنكبوتي (أو) النظرية العنكبوتية).

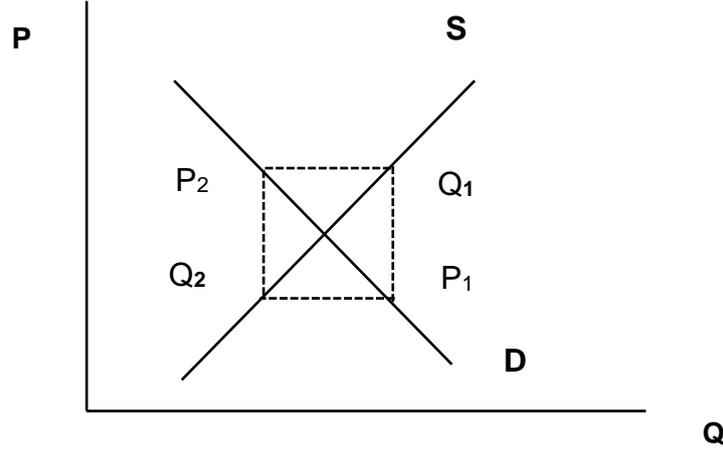
النظرية العنكبوتية والتقلبات السعرية الزراعية:

تتصف كثير من المنتجات بقصر فترة الإنتاج أو متوسطة فترة الإنتاج وخاصة في مجال الإنتاج الصناعي، أما بالنسبة إلى المنتجات الزراعية فهي تتصف بطول فترة الإنتاج وطول الفترة اللازمة لتغيير الإنتاج، أي أن تغيير نوعية المحصول تحتاج إلى أن ينتهي المحصول الأول ويتم البدء في زراعة المحصول الثاني المراد زراعته وهذا يختلف بين المنتجات الزراعية المختلفة فالبعض منها يتطلب سنة أو أقل مثل محاصيل الحقل والخضر بينما يتطلب البعض الآخر فترة أطول كإنتاج اللحوم والقهوة، وبعضها قد يمتد إلى سنوات مثل محاصيل الفاكهة، وطول هذه الفترة وكذلك المواعيد المحددة لزراعة المحاصيل يجعل استجابة المزارع للتغير في الأسعار تتسم بالتأخير، أي أنه إذا كان سعر محصول معين في هذا العام مرتفعاً استجاب المزارع لهذا التغير في الإنتاج بزراعة مساحات أكبر من الأرض الزراعية بهذا المحصول ولكن لا تعرض هذه الزيادة في الإنتاج إلا في العام المقبل أي بعد انتهاء موسم الزراعي الحالي وبداية موسم جديد وانتهائه. وتطول المدة بالنسبة إلى الفاكهة حيث تحتاج إلى زراعة محاصيل جديدة وتبديلها بمحاصيل أخرى إلى فترة زمنية تبدأ من انتهاء الأعمار أو حتى قلع الأشجار القديمة وزراعة الأشجار الجديدة ونموها حتى تثمر، وعلى ذلك فإن الكمية المعروضة في سوق معينة من المنتجات الزراعية لا تتوقف على سعر السلعة عند بيعها بل على السعر الذي استجاب له المزارع في الماضي. وهذا التأخير في الاستجابة في الإنتاج للتغيرات السعرية يؤدي إلى تغير دوري في كل من الإنتاج والأسعار. وقد بين العالم أيكسكيل Exekiel أنه يمكن وصف هذه التغيرات الدورية بما يسمى بالنظرية العنكبوتية كما سبق ذكرها. ويمكن تقسم التغيرات في العرض والطلب في ظل التوازن العنكبوتي إلى ثلاثة أنواع هي:

١ - التغيرات الثابتة أو المستمرة:

أي أن التغير في العرض والطلب ثابت لسلعة ما باستمرار وبمقادير ثابتة مما يؤدي إلى عدم الوصول إلى نقطة التوازن الأصلي. ويرجع سبب ذلك إلى تساوي ميل منحى العرض والطلب، كما في الشكل البياني رقم (1) ويتضح منه أن الكمية المعروضة في الفترة الإنتاجية الأولى هي Q_1 وهذه الكمية المعروضة أعلى من الكمية المطلوبة وعلى ذلك يتجه السعر إلى الانخفاض نسبياً P_1 على منحنى الطلب

السائد في الفترة الإنتاجية الأولى مما يؤدي إلى أن يتجه المنتجون إلى تقليل إنتاجهم من Q_1 إلى Q_2 في الفترة الثانية والكمية المعروضة Q_2 أقل بكثير من وعلى ذلك ففي السنة الثانية أو في الموسم الثاني يرتفع السعر إلى P_2 ولكن هذا السعر يكون مرتفعاً في الفترة الثانية مما يؤدي إلى زيادة استجابة المزارعين فتزداد الكمية المعروضة في السنة أو الموسم الثالث إلى Q_1 مرة أخرى وهذه الكمية ينتج عنها سعر منخفض نسبياً عند P_1

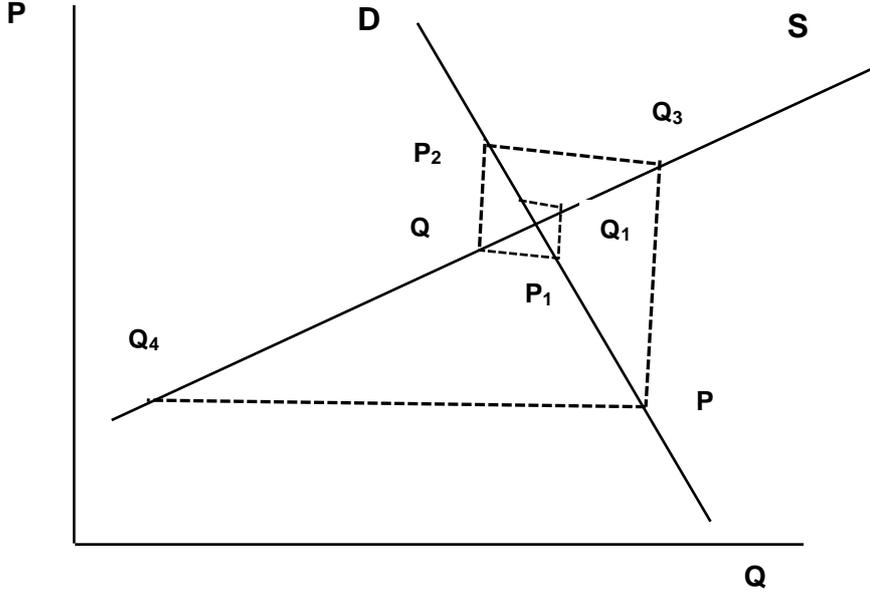


الشكل رقم (1)

2- التغيرات المتباعدة:

وهذا يعني أن التغيرات في الأسعار والكمية المعروضة والكمية المطلوبة تكون في تباعد أي أن الفرق بينهما في زيادة من فترة إلى أخرى ويعني هذا أن الأسعار في السوق لا تقترب بل تتباعد عن سعر التوازن، والتغيرات المتباعدة تحدث عندما تكون مرونة العرض أكبر من مرونة الطلب. وهذا يعني أن استجابة التغير في الكمية المطلوبة نتيجة للتغير في سعرها أكبر من استجابة التغير في الكمية المعروضة نتيجة للتغير في سعرها. وعليه فإنه إذا تغير السعر بنسبة معينة فإن التغير في الكمية المطلوبة يكون أكبر من التغير في السعر وأكبر من التغير في الكمية المعروضة.

الشكل رقم (2) في الفترة الأولى يعرض المزارعون كمية معينة (Q_1) وهذه الكمية يقابلها على منحنى الطلب السعر (P_1) وهذا السعر المنخفض يؤدي إلى تقليل الإنتاج في الفترة التالية إلى (Q_2) وبالتالي تحديد سعر مرتفع نسبياً (P_2) وهذا السعر المرتفع يؤدي إلى استجابة المزارعين فتزداد الكمية من (Q_2) إلى (Q_3) في الفترة التالية والتي بدورها تحدد السعر (P_3)، وهذا السعر المنخفض (P_3) في الفترة الثالثة أدى إلى نقص الكمية المعروضة بدرجة كبيرة إلى (Q_4) وهكذا

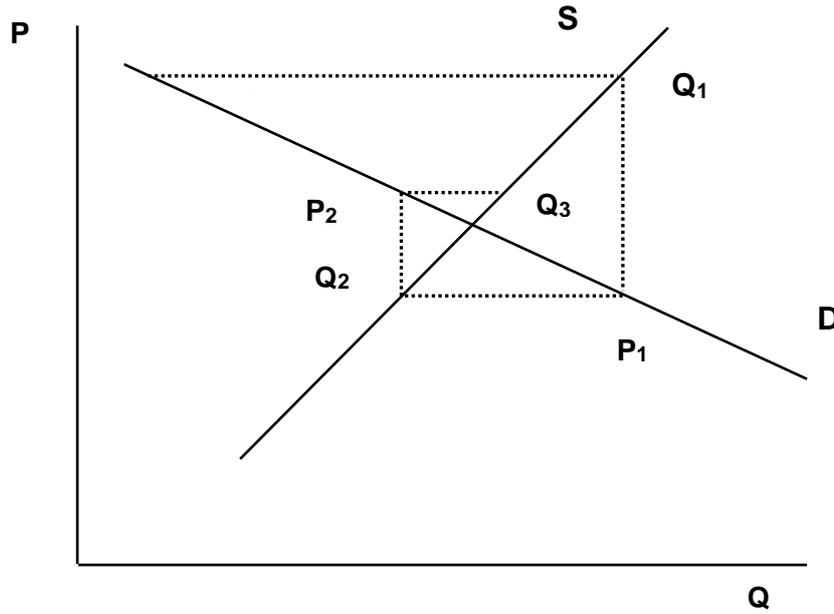


الشكل رقم (2)

3- التغيرات المتقاربة:

وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث بين السعر والكمية المعروضة تؤدي إلى الاقتراب إلى نقطة التوازن السوقي الأصلي. ويرجع سبب هذه التغيرات المتقاربة إلى أن مرونة منحنى الطلب أكبر من مرونة منحنى العرض، أي أن استجابة الكمية المطلوبة أكبر من استجابة الكمية المعروضة للتغير في سعر السوق.

فإذا إبتدأنا بالكمية المعروضة الكبيرة (Q_1) في الفترة الأولى يحدد عندها السعر (P_1) وهذا يعد سعراً مما يؤدي إلى خفض الإنتاج في الفترة الثانية إلى (Q_2) ولكن هذه الكمية تزيد السعر إلى (P_2) وهذا السعر أعلى من السعر في الفترة الأولى (P_1) وتستمر العلاقة كما في الشكل رقم (3).



الشكل رقم (3)

السعر الإداري:

في حالات عديدة تتدخل الحكومة لتحديد الأسعار في حالة حدوث خلاف في العرض أو الطلب، أو لمنع ارتفاع أسعار بعض السلع وذلك للمحافظة على الاستهلاك أو على تكاليف المعيشة ومنع هذه التكاليف من الارتفاع، أو تتدخل لتحديد حد أدنى للسعر وذلك بقصد ضمان مستوى معين من الدخل لفئة من الشعب أو لتوزيع الدخل لصالح فئة معينة من الشعب. أو تتدخل الحكومة بغرض إعادة توزيع الموارد لإحداث إصلاح الخلل الهيكلي الأمر الذي نلاحظه في الدول النامية. وفيما يأتي الطرق المختلفة لتدخل الحكومات في تحديد الأسعار الإدارية.

١ - السعر الإداري أقل من سعر التوازن:

في كثير من الحالات قد تلجأ الحكومة لتحديد سعر السلعة أقل من سعر التوازن وخاص في مجال السلع الاستهلاكية الضرورية مثل الخبز، والرز، والسكر، وذلك لحماية المستهلكين وخاصة ذوي الدخل المنخفضة، فتعمل الحكومة على دعم هذه السلع بأن تشتريها بسعر وتبيعها للمواطنين بسعر أقل، أو أن تقوم الحكومة بفرض أسعار أدنى من سعر التوازن ولكن ليس بكثير خوفا من عزوف المنتجين عن الإنتاج. وسيئة هذه الطريقة ظهور الأسواق السوداء.

٢ - نظام الحصص أو نظام البطاقات:

كما ذكرنا سابقا فإن تحديد سعر أدنى من سعر التوازن سيؤدي إلى ظهور السوق السوداء نتيجة لأن الكمية المعروضة أقل من الكمية المطلوبة. وهذا يؤدي أيضا إلى عدم العدالة في استهلاك السلع لأن المستهلكين لن يكونوا من ذوي الدخل المرتفعة نسبيا وذلك لأن سعرها الحقيقي في السوق السوداء أعلى من السعر المحدد لها، لذلك فإن الحكومة تلجأ إلى اتباع نظام البطاقات. ويقوم نظام البطاقات على أساس تحديد حصة معينة لكل مستهلك لا يجوز أن يتجاوزها. وبحيث تكون مجموع الحصص معادلة للكمية المعروضة عند هذا السعر.

إن اتباع هذا النظام يمكن الأفراد من الحصول على السلع ولكن بكميات أقل من التي يرغبون في الحصول عليها فينتشر نظام بيع هذه البطاقات في الأسواق السوداء أيضا، لذا فقد تعمل الحكومة على إعطاء تعويض نقدي عن هذه البطاقات أو توزيع البطاقات لذوي الدخل المنخفضة وإعطاء السوق حق الاستيراد أو توفير السلعة في السوق ولكن عند سعر التوازن الحقيقي لها، فبهذه الطريقة يتم قتل السوق السوداء للبطاقات ويستفيد منها الفقراء، أما كيفية توزيع هذه البطاقات فبعضها يكون بالتساوي أي تحديد الحصص بالتساوي، وبعضها يكون أكثر تعقيدا عندما تختلف أو تتفاوت الحاجة للسلعة بتفاوت الأشخاص.

٣ - السعر الإداري أعلى من سعر التوازن:

في كثير من الحالات تعتمد الحكومة بوضع سعر أعلى من سعر التوازن وذلك لحماية وتشجيع المنتجين على إنتاج سلعة معينة، ففي بعض السلع ولا سيما السلع الزراعية التي يكون الطلب عليها غير مرن الذي يؤدي انخفاض أسعارها إلى نقص ملحوظ في دخول منتجيها. فإن الحكومة تتدخل لوضع سعر أعلى من سعر التوازن لتشجيع المزارعين على إنتاج بعض السلع الزراعية وخاصة الاستراتيجية كالقمح واللحوم، والتصديرية منها حتى تكون الكمية المعروضة مساوية للكمية المطلوبة عند السعر المرتفع. وقد اتبعت مثل هذه السياسات في زراعة القمح في الولايات المتحدة الأمريكية، بما يعرف بالسياسة القمحية الدائمة. كما اتبعت حكومة البرازيل مثل هذه السياسة أيضا وذلك في العقد الثالث من القرن العشرين. فكانت تقوم بإتلاف الفائض من محصول القهوة وذلك بإلقائه في المحيط، أما أمريكا فقد كانت ترسل الفائض من القمح كمساعدات وإعانات إلى الدول النامية للمحافظة على سعر محدد للقمح. إن كل هذه السياسات ما هي إلا محاولات لتثبيت الأسعار والدخول.

وظائف الأسعار:

ومن خلال كل ما سبق ذكره يمكن تحديد بعض المهام التي تشترك فيها النظم الاقتصادية السائدة في العالم إلى حد كبير. فهي تؤدي وظائف عديدة على المستوى الاقتصادي الجزئي والكلّي لذلك البلد. ومن أبرز هذه المهام ما يأتي:

- ١ - توجيه قرارات المستهلك في توزيع دخله وإنفاقه على السلع والخدمات.
- ٢ - توجيه قرارات المنتجين في استخدام الموارد الاقتصادية في الإنتاج.
- ٣ - توزيع الدخل بين أصحاب الموارد وهذه الدخل عادة ما تكون في صورة ربح أو أجور أو أرباح أو فوائد.
- ٤ - يحدد جهاز الأسعار حجم الإنتاج الذي يرغب المنتجون في إنتاجه عند سعر بأقل تكلفة ممكنة، لذا فإن المشاريع التي تبقى في السوق هي المشاريع الأعلى كفاءة إنتاجية، أي التي تنتج أكبر حجم من الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة أي تشغيل عناصر الإنتاج بكامل طاقتها الإنتاجية.
- ٥ - التحضر الاقتصادي وتشجيع التقدم التقني. كما ذكرنا في النقطة السالفة مسألة الإنتاجية الكفوءة فإنه لتحقيق هذا الهدف لا بد من استخدام تقنية متطورة تعمل على استغلال الموارد في أعلى كفاءة إنتاجية لها أي استغلالها استغلال كامل بأقل تكاليف إنتاجية.
- ٦ - إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية وتوجيه أنماطه واستهلاكه، ويتم ذلك عن طريق تحديد أسعار السلع الرئيسية التي تستهلكها كل فئة في ضوء الأهداف والمعايير الاقتصادية والاجتماعية التي تقرها الدولة واستراتيجياتها في هذا المجال، ولا يخفى بأن تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية يعني زيادة الدخل الحقيقية للفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدودة، في حين يؤدي رفع أسعار السلع الكمالية وشبه الضرورية إلى تقليص الدخل الحقيقية للفئات ذات الدخل النقدية العالية.